وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية

إشراف الأستاذ:

د. عبد الله زبيري

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية

المقياس: التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية.

الأستاذ : د. عبد الله زبيري
الاميل المهني : abdallah.zoubiri@univ-msila.dz

المستوى التعليمي : السنة ماستر (إدارة محلية).

اسم الوحدة :وحدة تعليم استكشافية.

الأهداف : تزويد الطالبة بكم معرفي يسمح لهم من الاطلاع على نماذج مرجعية في تحقيق التنمية المحلية.

المحاضرة 01 : ماهية التنمية

خطة المحاضرة

ماهية التنمية

1.مفهوم التنمية

2 .خصائص التنمية

3 . التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها

تعتبر التنمية مفهوما شاملا لجوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية واخلاقية ،ولا يقتصر مفهوم التنمية على زيادة دخل الفرد أو التركيز على جانبه المادي أو كما معروف عنه بالتنمية الاقتصادية رغم أهميته . فهذا المفهوم وحده قد لا يضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي ، وبالوقت نفسه لا يضمن المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وتوسيع الخيارات ،ولا سيما في المجتمعات أو ما تسمى بالبلدان النامية.

1. مفهوم التنمية .

فالتنمية كعملية فهي قديمة قدم الإنسان نفسه وكعلم بدأت في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين و الماركسيين و كان التركيز في القرن الماضي على التنمية التي تحدث من خلال التطور الدائم للمجتمع الإنساني و على أساس المرور بعدد معين من المراحل المتتابعة و يرجع ظهور المفهوم مع بدأ بروز المجتمع الصناعي و تداعياته و الفكر الاقتصادي للبحث في

الخروج من الأزمات وإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية ثم جاءت الحرب العالمية الثانية و برزت الدول الاشتراكية بنموذج التنمية للقضاء على التبعية ،كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها لتأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة أطلق عليها عملية التنمية ،و هو يشمل بجانب النمو و التطور التغير المخطط لمساعدة المجتمع على التقدم و حل مشكلاته ،وأن أهدافها تتركز في تحسين ظروف الحياة بإتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي ،من خلال نظرة متعددة الأبعاد تصبح التنمية إحدى نماذج التغير بمعنى إكساب المجتمع القدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأعضائه من خلال الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

ورغم تزايد الاهتمام بالتنمية ورغم المجهودات الكبيرة لبلورة أطر تصورية تحاول فهم الأصول النظرية والتعميمات و تجنب الرؤية المفصلة للواقع ،الأمر الذي يتطلب تحديد معالم نظرية التنمية في إطار الخصوصية والرؤية التاريخية لمجتمعاتنا حتى يدرك المختصون مدى قدرة و فشل هذه الشعوب بمواكبة الخطى العريضة في عمليات التنمية.

و اليوم سوف تظل جهود الباحثين بقضايا التنمية بمعناها الشامل الجامع تستأثر باهتمام الرأي العام و ما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا و مباشرا بوجهات نظر المفكرين ،حيث انتقل مفهوم التنمية إلى حقول معرفية أخرى من بينها التنمية الإدارية.

و تشير المعاجم العربية إلى أن التنمية في اللغة تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفها ونوعيتها، فقد قالت العرب: نما الزرع، ونما المال أي زاد أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإن هناك ما لا يحصى من التعريفات.

التنمية في القانون الدولي: "هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية تستهدف للتحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل لفوائد الناجمة عنها".

وهذا التعريف أخذ بمفهوم واسع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي المعبر عنه بزيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية بشكل عام، بل هناك أيضا جوانب تتعدى ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وثقافي وسياسي بمعنى أنها شاملة تضم كافة المعالم الخاصة بمجتمع ما. وبعبارة أخرى التنمية هي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية، اقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمعات والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن:

وفي تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955 للتنمية هي"العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك جميع المجتمع المحلي".

ثم عرفها تعريفا آخر عام 1956: "باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية وثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

أما "ماركس" يعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

ويعرفها الأستاذ "أرثر دنهام" على أنها: نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين وتصحب ذلك مساعدات فنية في المؤسسات الحكومية والأهلية.

فهي عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية السلوكية، والثقافية، والنظم السياسية و الإدارية بالموازاة مع زيادة معدلات النمو الاقتصادية وتحقيق العدالة بتوزيع الدخل القومي والعمل على القضاء على الفقر في المجتمع.

والتنمية عند حامد القرتشاوي هي: إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال.

والدكتور "عبد المنعم شوقي" يرى أن التنمية هي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

والتنمية عند "محمد توفيق صادق" هي: "عملية مجتمعية تراكمية، تتم في إطار نسيج من الروابط، بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الإدارية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية".

ويعرفها الدكتور "صلاح العيد": التنمية هي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى بنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

ويعرفها البعض بأنها تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد وهي: سلسلة من التغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة والتنمية عملية متكاملة، لا يمكن تجزئتها إلى اقتصادية واجتماعية وسياسية ويجب أن تسير بشكل متوازن، لتغذي إحدى فروعها الأخرى

كما أنها لا يمكن أن تبلغ المجتمعات الجاهلة لأنها لا تدرك أهميتها ولا تسعى إلى تحقيقها، لأنها مجتمعات تتحكم فيها العلاقات الطائفية وسيطرة التقاليد والعادات القديمة.

إذن نظرتين لمفهوم التنمية **النظرة الأولى:** تعتمد على التنمية هي: "عملية " على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد ، أما **النظرة الثانية:** فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة" بالنسبة للمجتمع .ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية وليس كأداة أو حالة . وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

2.خصائص التنمية:

ومما سبق ذكره يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالآتـــي :

أولا.التنمية ذات طبية شاملة.

فهي تتناول الجوانب الاقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية والإدارية والثقافية ،المادية ،والمعنوية فهي مترابطة دون ان تحدث تغييرات في الجوانب الأخرى .اذن التنمية تمثل حالة إستراتيجية مركزية عامة لمختلف جوانب المجتمع ،ذلك لان التنمية عملية حضارية متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع،وإنما تشمل مختلف جوانبه وأطره ،وإذا لم يراع هذا الترابط والتأثير المتبادل فان النتائج المرجوة من تلك التغيرات الجزئية غالبا ما تكون سلبية ،ومسيرة التنمية في البلدان النامية خير دليل على هذه الحقيقة التي كثيرا ما أغفلت عند صياغة مشاريع التنمية.

ثانيا.التنمية مسؤولية إدارية .

ان تحقيق التنمية يتطلب وجود أجهزة إدارية ذات فعالية لتعزيزها ،وعلى ذلك فالتنمية عملية تغيير إدارية واعية ومنظمة تتم في إطار إستراتيجية واضحة المعالم والمنطلقات ،محددة الوسائل والأهداف وهي بذلك تتطلب وجود أجهزة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة.

فالتنمية هي مسؤولية إدارية باعتبار أن الهدف الأساسي للإدارة هو التنمية ،والتنمية لا تعيش إلا بالإدارة ،حيث أن الإدارة الكفؤة للتنمية تعني عملية التغيير الشامل والتطوير المتواصل بغية الارتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والإمكانيات المادية والمالية لتحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة ،وتبرز أهمية كل ذلك من خلال الدور الريادي الذي يجب أن تقوم به الإدارات لتحقيق التنمية في المجتمع.

ثالثا.التنمية عملية مخططة .

إن عملية التنمية تسعى لتحقيق أهداف معينة تتمثل في إحداث النمو والتطور في المجتمع بالصورة التي تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد ،ومن اجل تحقيق ذلك لابد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتفعيلها كونه يتضمن وضع الأهداف والسياسات والأغراض المطلوب الوصول إليها.

رابعا.التنمية تنطلق من الإنسان.

عملية التغيير تنطلق من الإنسان كونه العنصر الأساسي في عملية التنمية ،وحتى لا يكون عاملا غير فعال ودوره سلبا فيها ،ثم بعد ذلك تتجه لتغيير محيطه المادي على عكس بعض التجارب التي اهتمت فقط بتنمية المادة ،واهمات الإنسان وأضعفت دوره الايجابي والفعال في عملية التغيير.وعلى هذا الأساس فان التنمية الحقيقية تنطلق من عنصر إنسان بحفظ كرامته ورعاية حقوقه وحريته ،وتنمية قدراته ورفع درجة مساهمته الايجابية ،إذن فالإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها في أن واحد.

خامسا.التنمية عملية تغيير تعتمد على الإمكانيات الذاتية.

يجب المجتمع يجب أن يعتمد على نفسه وقدرات أفراده للحد من التبعية وتحقيق الاستقلال الكامل الذي تسعى إليه ،فمن اجل التخفيف من التبعية التي تعرفها معظم البلدان النامية وما تترتب عليها من انعكاسات سلبية على مسيرة التنمية ،كان لابد من التغيير بالاعتماد علة الإمكانيات الذاتية والممكنة في جميع المجالات المادية، البشرية والفكرية.

سادسا.التنمية عملية مستمرة.

إن التنمية هي عملية معقدة تتطلب فترة زمنية طويلة لتحقيقها من اجل مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع ،لأجل ذلك تطلب الاستمرار في عملية التنمية كونها تحدث بشكل دائم في المجتمعات ،لأنها ترتبط بالنمو أساسا بهدف إشباع الحاجات البشرية المتزايدة والمتنوعة.إن تطور ورفاهية المجتمع تعتمد بشكل أساسي على تحقيق التنمية الشاملة المبنية وفق اطر تخطيطية علمية سليمة وتنفذ من فبل أجهزة إدارية قادرة على تحقيق الأهداف المطلوبة.

3. التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها :

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلصون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح " النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح. وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيمايلي :

التنمية النّمو: إن إصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.

التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

التنمية و التطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

المحاضرة 02 : التنمية المحلية

خطة المحاضرة

التنمية المحلية

1.تعريف التنمية المحلية

2.المداخل النظرية للتنمية المحلية.

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة المصطلح ،حيث لم يكن - مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل، وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

لقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية، فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة ، وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي، وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وبداية من الثمانيات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات؛ منها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي (DATAR)الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

1.تعريف التنمية المحلية:

ومما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات

البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية، وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين والمشاركة للمواطنين؛ لا تقل الأهمية عن ذلك.

وعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) لارتفاع مستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حضت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها:

تعريف محي الدين صابر: " عرفها بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".

تعريف الدكتور فاروق زكي: التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توجه جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

تعريف الأستاذ أرتر دونهان(Arthur Durhan) : ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

كما تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

وهي بالتالي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.

ويقصد بها أيضا سياسة التجهيز والاستثمار لصالح الجماعات المحلية، ويفترض فيها أنها نهج برنامج منسجم لأمد قصير ومتوسط وبعيد، وهو برنامج قائم على أساس إحصاء الجماعات الواجب ترقيتها، وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها والتي تكتسي أهميتها والفائدة منها اهتماما حقيقيا بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعينة، وكذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك .

كما تعرف التنمية المحلية: أنها تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا،وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، ويبقى الهدف الاسمي لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة وتمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها.

أما" سليمان ولد حامدون" فيرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسين هما:

-المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جمع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

من التعريفات السابقة للتنمية المحلية نرى أن التنمية المحلية تقوم من ناحية على فكرة المكان أو المحلية،حيث يقول " Marcel Méthol " في تعريفه لفكرة المحلية بأنها:" المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة وانجاز الخدمات العمومية، كما أن المحلية هي المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة، بشرط توفر الوسائل والحكمة المحلية.

ومن الناحية الثانية تقوم على فكرة المشاركة والتعاون فيما بين أفراد المجتمع المحلي والحكومة، للارتقاء بمستويات المعيشة، وذلك لتوفير كل الحاجيات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وسكن ...الخ، والأمن والطمأنينة والاستقرار داخل ذلك المجتمع المحلي، وهذا كله يتم من خلال مشاركة وتعاون المجتمع المحلي في تحديد وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية التي تلبي رغبات أفراده وتتكامل مع الأهداف العامة للتنمية الوطنية الشاملة.

2.المداخل النظرية للتنمية المحلية.

لقد حضت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من جوانب مختلفة، ومداخل متعددة ويمكن حصر مداخل التنمية المحلية حسب رؤية " أرين ساند رز" في أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية المحلية وهي:

أولا.التنمية المحلية بوصفها عملية :

أن هذا المدخل يركز على سلسلة العمليات المتتالية والمتعاقبة التي ينتقل فيها النسق من النموذج البسيط إلى النموذج الأكثر تعقيدا، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأغلبية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأفراد إلى الحالة التي يقرر فيها أفراد المجتمع ككل مصيره ويعملون معا على تنظيمه وتوجيهه، حيث أن هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد يمكن قياسه في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات النفسية- اجتماعية.

وقد تناول العديد من المفكرين والهيأة التنمية المحلية من هذا المدخل، ومن أمثلة على ذلك هيئة التعاون الدولية في واشنطن التي ترى أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد حاجاتهم ومشكلاتهم العام والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطيط لتحقيق احتياجاتهم وحل مشاكلهم، وانجاز هذه المخططات بأقصى درجة من الاعتماد على موارد المجتمع المحلي، فزيادة على هذه الموارد إذا لزم الأمر من خلال الخدمات والمساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيأة الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.

ثانيا.التنمية المحلية بوصفها حركة :

وهنا لا يمكن التركيز على مفهوم البرامج وإنما على الارتباط الجماهيري وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحول والى عنصر ايجابي في الموقف الإنمائي من خلال قضية التقدم، على أن التنمية المحلية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية، والمحاولة التي يقدمها " ساند رز" تعبر عن فصل تعسفي لمكونات التنمية، لان التنمية تتضمن ككل تلك المكونات، وهذه المكونات لا يمكن أن ننظر إليها كل على حدى، فهي مكونات لمركب واحد، وهي بذلك تتكامل بنائيا ووظيفيا في ضوء الإطار العام للاحتياجات المجتمع وأولوياته وبتأثير ثقافة المجتمع وإمكانياته .

ثالثا.التنمية المحلية باعتبارها منهجا:

وهنا يمكن التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل ويضل الاهتمام في هذا البعد بالتنمية كعملية قائمة، ولكن الاختلاف في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

إذ تعتبر التنمية المحلية كمنهج لأنها أسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، وعلى العموم يمكن القول أن تنمية المجتمع المحلي تستخدم كمنهج أو طريقة للوصول بالمجتمع المحلي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية بما يشبع رغبات أفراده.

رابعا.التنمية المحلية باعتبارها برنامجا :

ويمكن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف ويذهب " ساند رز" إلى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة، ويكون الغرض الموجه هنا هو تحقيق مجموعة من الأنشطة، مع التركيز على البرامج وليس الجماهير.

وهنا يميل التركيز على البرنامج نفسه وليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين به، فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف، ومن المفكرين الذين تناولوا التنمية المحلية على أنها برنامج نجد " آرثر دانهام" الذي اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي" جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي

وعلى الرغم من الاختلاف في الإطار النظري لتنمية المجتمع إلا أن هناك تأكيدا على أنها تقوم على تضافر مجهودات الجماعات المحلية بإتباع منهج علمي ومن خلال عملية يمر بها المجتمع لإحداث التغيير المقصود، ومع تعدد المراحل النظرية لتنمية المجتمع المحلي ألا أنها جميعا لا تقوم على الإكراه بحكم أن تنمية المجتمع تقوم على الجهود الطواعية التي يقدمها أفراد

وجماعات المجتمع باعتبارهم دون إكراه، رغبة منهم في المشاركة لإحداث التغيير وهذا يتطلب بالضرورة إقناعهم بجدوى هذا التغيير.

المحاضرة 03 : نماذج التنمية المحلية

خطة المحاضرة

نماذج التنمية المحلية .

1. النموذج التكاملي

2. النموذج التكييفي.

3. نموذج المشروع

نماذج التنمية المحلية .

من خلال استقراء النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يتبين أن هناك ثلاث نماذج رئيسية للتنمية المحلية.

1.النموذج التكاملي :

ويتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تهم كامل المجتمعات المحلية أي تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة ،حضرية ،ريفية ،صحراوية ، وهي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

والنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي من خلال التنسيق والتعاون بين جهود الحكومية والمحلية ،كما يقوم هذا النموذج على مبدأ التنمية المحلية المستمرة بغرض توفير مؤسسات التنمية المحلية والتي تشرف عليها الأجهزة المركزية والأجهزة

الوطنية القائمة على المستويات الإدارية المركزية والمحلية ،لان التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية .

ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شبكات الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية ،والهيئة النوعية الوظيفية من خلال هيئات ومؤسسات ولجان دائمة أو مشتركة تصهر على مراقبة ومتابعة البرامج الإنمائية ،ولن يتأتى هذا إلا عن طريق تكامل المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولية عن إدارة التنمية المحلية والتنمية الوطنية ،وذلك في ظل توافر قدر معين من اللامركزية في اتخاذ القرارات التي تعين على تنفيذ برامج التنمية المحلية في إطار الخطة العامة للدولة .

2.النموذج التكييفي.

يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في كون أن برنامج كل منهما ينبثق على المستوى المركزي ،ولكن الخلاف بينهما يتمثل في كون النموذج التكييفي يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال الإشارة إلى الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية ،كما لا يتطلب هذا النموذج استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم لأنه قابل للتنفيذ في ظل أي نوع منه ،ويمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

3.نموذج المشروع.

هناك اختلاف بين نموذج المشروع وبين النموذجين وذلك لكون هذا الأخير يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المتميزة ،ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض ،يمكن أن يكون نموذجا تجريبيا آو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية .

المحاضرة 04 : مجالات التنمية المحلية

خطة المحاضرة

مجالات التنمية المحلية

1. **التنمية الاقتصادية**
2. **التنمية الاجتماعية**
3. **التنمية السياسية**
4. **التنمية البشرية**
5. **التنمية الإدارية**

ونركز على الجوانب الأساسية ونذكر منها :

1.التنمية الاقتصادية: وهي التنمية التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية، وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها: نظرية شومبيتر، ونظرية روستو، نظرية التبعية، ونظرية النمو المتوازن، من طرف المفكر "روزنيشتين"

2.التنمية الاجتماعية:

هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وهكذا فهي ليست مجرد تقديم للخدمات وإنما تشتمل على جزأين أساسين هما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات،وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليهم (تعليم، صحة، سكن) فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد، وقد ظهرت لأول مرة وبطريقة عامية رسمية في هيأة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955، بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل من " لاري نيلسون " NILSON و فارنررامسي "VERNER RACAY التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم "وهي تشتمل على العناصر التالية:

-التغيير البنائي:ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في ظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

-الدفعة القوية: من أجل خروج المجتمعات النامية من تخلفها لابد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من أجل إحقاق التقدم في أسرع وقت ممكن وتتحقق هذه الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع.

-الإستراتيجية الملائمة: يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة النمو الذاتي، ولكي يتم استخدام الوسائل استخداما صحيحا لابد أن تكون مزروعة وفقا لخطة جيدة الإعداد، كما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

3.التنمية السياسية:

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية،أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطور أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام ،كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على

كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين، ومن أبرز أهدافها:

-تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.

-ترسيخ التكامل السياسي

-تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.

-زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.

-زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.

4. التنمية البشرية:

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا ، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع ، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية،بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه. وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس تمكن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستضل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993،

إلا أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النم الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعلى نحو عادل أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امرأ فرصة المشاركة فيها.

وعلى هذا الأساس فان التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين عبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيرات المواطنين و إمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب معرفة وتمكين الإطار المؤسساتي والتنمية الإنسانية تعتبر استدامة للتنمية بالمعنى إلي يضمن عدالتها في كل أبعادها الوطنية بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق العالمية فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص بحفظ مصالح الأجيال الحالية واللاحقة الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة في التنمية من طرف المواطنين أو الأفراد ولن تكون هذه المشاركة فعالة إلا إذا قامت بتمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم في الدفاع عن حقوقهم. إن تمكين الموطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة للمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

5.التنمية الإدارية:

إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه، أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما،يهدف إلى إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية أو سياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة،والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب،

والترقية وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم وإدارة الأفراد ، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة، قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفأه ومنفذة وأي خلل يمس أحد المستويات هذه القدرات يشل حركة التنمية ويعيقها، وعليه فالتنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط له تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإشباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح المجال للتدريب لتنمية قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية، وتبقى التنمية من الناحية الإدارية تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا يستعمل فيها الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الإدارية تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة والفعالية للأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الايجابي الأمر الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة، والتنمية الإدارية الفعالة والفعلية مرهونة بوجود قيادة إدارية فاعلة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما ينمي في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة، كما يقترن مفهوم التنمية الإدارية أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى درجة من التنمية الاقتصادية.

المحاضرة 05 : اهداف التنمية المحلية

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات و تطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي :

- تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل

-إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

-إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة و التي طغى عليها الشعور بالتفوق الشيئ الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة

- سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات.

- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية – التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا ،اقتصاديا وثقافيا.

- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية

- صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نموا متوازنا، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية.

المراجع.

أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، .1986

بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، نابة،.2004.

جعفر أنس قاسم ، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، .1991.

عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ،2001 .

الطيب ماتلو ، التنمية المحلية آفاق ومعاينات ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر ، العدد الرابع أكتوبر 2003.

خالد صالح عباس ،مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات ،كلية الطب / جامعة بابل ،مجلة بابل للعلوم الانسانية المجلد 21 العدد 02 ، 2013.